الأمم المتحدة

A/61/1016

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البنود ١٣ و ١٤ و ٣٢ و ٤٠ و ٤٤ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ١٠٠ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

ثقافة السلام

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الرسالة التي وجهها إليكم ممثل النظام الإسرائيلي في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (عُممت بوصفها الوثيقة A/61/961) والتي تتضمن

070807 070807 07-44853 (A)

بعض المزاعم التي لا أساس لها من الصحة والتشويهات للحقائق بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، أود أن أوضح ما يلي.

إن السجل المروع والمشين لانتهاك حقوق الإنسان كافة، وفي مقدمتها الحق في الحياة باعتباره أبسط حقوق الإنسان، من قِبل النظام الإسرائيلي وثقته بشكل جيد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبخاصة أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وما محاولة هذا النظام المبيتة واليائسة لإثارة ادعاءات بشأن حالة حقوق الإنسان لدى الآخرين سوى ممارسة سخيفة بل ومبتذلة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن سجله المشين في مجال حقوق الإنسان. إن نظاما شيمته العدوان والاحتلال والاغتيال وإرهاب الدولة والتعذيب والاختطاف، بل وعمليا كل أنواع السياسات الإجرامية والفظائع البشعة، لا يمكن ولا ينبغي له أن يظهر نفسه كمدافع عن حقوق الإنسان ومحارب من أجلها.

إن حكومتي لا تعتزم الرد على الادعاءات الباطلة التي أثيرت في الرسالة المذكورة أعلاه، إذ أن تهافت هذا الممارسة برمتها التي يقوم بها النظام الإسرائيلي لأمر بديهي ولا يحتاج إلى تفسير. ولن يكون بمقدور المرء في هذه الرسالة المقتضبة أن يقوم بتبيان ولو جزء بسيط من السجل المروع للنظام المذكور في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، أود أن أشير إلى عدد من التقارير التي تبين بوضوح السجل المخزي للنظام الإسرائيلي من انتهاك أبسط مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة:

- لطالما لقيت جرائم النظام الإسرائيلي البشعة التي ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني، بل سلوكه التمييزي تجاه العرب الذين عاشوا تحت حكمه الغاشم خلال العقود الستة الماضية، الانتقاد والإدانة من جانب الهيئات الدولية لمراقبة حقوق الإنسان، وخاصة أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وفي حين أن من المستحيل أن تدرج في هذه الرسالة القصيرة القائمة الطويلة للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان التي وثقتها وأبلغت عنها الهيئات الدولية لحقوق الإنسان فإنه يكفي إيراد إشارة مقتضبة إلى عدد قليل فقط من تلك التقارير لإماطة اللثام عن الوجه الحقيقي لهذا النظام الشرير. فقد أفاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد جون دوغارد، أن ''إسرائيل حوّلت قطاع غزة إلى سجن للفلسطينيين باتت فيه الحياة غير محتملة ومروعة ومأساوية، وأنها في ما يبدو ألقت بمفتاح ذلك السجن بعيداً''. كما قال إن ''إسرائيل تنتهك القانون الإنساني الدولي باتخاذ تدابير ترقى إلى العقاب الجماعي''.

- وفقا للتقارير المذكورة وتقارير عديدة أخرى من الأمم المتحدة، فبسبب الممارسات الإجرامية للنظام الإسرائيلي ''تعرَّض السكان الفلسطينيون جميعهم للإرهاب ودُمرت ممتلكاتهم بشكل عشوائي، وفُرضت أزمة إنسانية على شعب بأسره بسبب تدمير محطات توليد الكهرباء وإمدادات المياه والجسور والمدارس؛ وبسبب القيود المفروضة على استيراد المستلزمات الطبية والمواد الغذائية''. ومن المؤكد أن هذه القائمة بممارسات النظام الإسرائيلي غير القانونية وسياساته اللاإنسانية ليست شاملة. ووفقا للنتائج التي خلصت إليها الأمم المتحدة، فإن جدار الفصل العنصري ''تسبب في معاناة هائلة للشعب الفلسطيني البريء حيث أصبح الفلسطينيون الذين يعيشون في ما يسمى بالمنطقة المغلقة عاجزين عن الوصول بحرّية إلى المدارس والمستشفيات وأماكن العمل في الضفة الغربية'' ونتيجة لاستمرار بناء هذا الجدار غير القانوني، فإن ''الكثيرين من الفلسطينيين هجروا أراضيهم، مما أدى إلى ظهور فئة جديدة من النازحين''. والواقع أن مقرري الأمم المتحدة كانوا محقين حين وصفوا هذه الممارسات والسياسات الوحشية بأنها ''تطهير عرقي''، وكما قال السيد دوغارد مؤخرا ''هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في بلدان أخرى كانت ستوصف بأنها تطهير عرقي، لكن الاعتبارات السياسية تحظر استخدام هذه الصيغة حين تكون إسرائيل هي المعنية''. وعلى غرار العديد من المقررين الخاصين الآخرين للأمم المتحدة، استنتج السيد دوغارد أيضا أن النظام الإسرائيلي ''يرتكب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان''. ومن المؤسف أن ''الاعتبارات السياسية'' التي يقول بها مساندي النظام الإسرائيلي شجعت مرتكب هذه الجرائم على مواصلة ممارساته وسياساته اللاإنسانية دون عقاب.

- إن انتهاكات النظام الإسرائيلي المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي جعلت هذا النظام يحتل موضعا مستقلا ودائما في جداول أعمال كل هيئات وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة تقريبا. وقد عقد عدد من الدورات الاستثنائية للجمعية العامة خصيصا لتناول الجرائم الإسرائيلية وتتخذ الجمعية العامة عدة قرارات في هذا الشأن كل سنة. وكان هذا الموضوع مدرجا في جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان وظل مدرجا في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان. وهذا يبيّن بوضوح الجزع والقلق اللذين يشعر بهما المجتمع الدولي نتيجة لأعمال وتصرفات النظام الإسرائيلي غير المشروعة والإجرامية. وخصص مجلس حقوق الإنسان منذ بدء أعماله في عام ٢٠٠٦ حتى الآن ثلاث دورات من دوراته الأربع الاستثنائية لبحث الجرائم والفظائع وانتهاكات

حقوق الإنسان التي يرتكبها هذا النظام. وهذا الأمر وحده يعبّر بشكل صارخ عن الكيفية الخطيرة والمنهجية والجسيمة التي ينتهك بها هذا النظام كل حقوق الإنسان. وخلصت آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في مناسبات عديدة إلى أن ممارسات النظام الإسرائيلي ''تشكل عقابا جماعيا للمدنيين'' وأن ''القتل الإسرائيلي المتعمد للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يشكل انتهاكاً جسيماً لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي''، وأعربت عن ''صدمتها إزاء فظاعة القتل الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين ... أثناء نومهم''. كما أنها ''أدانت القتل الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ورجال الإسعاف'' و ''نددت بالتدمير الإسرائيلي الواسع النطاق للمنازل والممتلكات والهياكل الأساسية الفلسطينية''، وعبرت في الحين ذاته عن ''جزعها إزاء الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة من جانب إسرائيل''. وبناء عليه، فقد ''دعت إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لوضع حد فوري لهذه الانتهاكات''.

- خلص مقررو الأمم المتحدة الخاصون المعنيون بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ وبحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية؛ وبتوفير السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، فضلا عن ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، إلى أن ''إسرائيل ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خلال عدوانها على لبنان'' في صيف عام ٢٠٠٦. وأفادوا بأن ''القوات الجوية الإسرائيلية أغارت على أكثر من ٠٠٠ ٧ هدف في لبنان، وقام سلاح البحرية التابع لها بـ ٥٠٠ ٢ عملية قصف، وأطلق جيشها عشرات الآلاف من القذائف والصواريخ. ونتيجة لذلك، لقي ١٩١ ١ شخصا مصرعهم وجُرح ٤٠٥ ٤ أشخاص. وكان ثلث القتلى والجرحى وما يقرب من نصف المشردين داخلياً من الأطفال. وأصيب عشرات الآلاف من المنازل وعدد كبير من الهياكل الأساسية العمومية بأضرار أو دُمرت. وشُرد عدد يقدر بمليون شخص ... ودمرت قرى بأكملها فعليا''. وبصرف النظر عن هذه الأرقام، تشير تقاريرهم إلى أن النظام الإسرائيلي هاجم حتى المرافق الطبية والمستشفيات وأنه على الأقل ''دُمر ١٢ مرفقا طبيا وأصيب ٣٨ منها بأضرار بليغة. وهوجمت القوافل الطبية وسيارات الإسعاف، وقُتل عاملون بالصليب الأحمر اللبناني أو أصيبوا بجراح ... وانقطعت عن الناس ومن بينهم المسنون والمعوقون لعدة أسابيع سبل الرعاية الصحية الأولية، والمياه

والصرف الصحي.'' وخلصت مؤخرا منظمة أخرى معنية بحقوق الإنسان إلى أن ''إسرائيل ارتكبت جرائم حرب'' خلال عدوانها على لبنان.

- كان للنمط السلوكي للنظام الإسرائيلي في انتهاك حقوق الإنسان أيضا تأثير خطير على العرب الذين ما زالوا يعيشون تحت حكمه الغاشم منذ ما يربو على ستة عقود. فوفقا لما ذكرته آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ''أفادت التقارير بأن سُبُل الحصول على الخدمات الصحية التي أُتيحت لهم أقل بكثير مما يتاح لنظرائهم اليهود''. وخلصت الهيئات ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أيضا إلى أن التمييز والتفرقة سمتان بارزتان لمعاملة النظام الإسرائيلي للعرب هناك. واستنادا إلى التقارير الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري، ''فإن سبل الحصول على المياه تختلف بالنسبة للسكان اليهود عنها بالنسبة للسكان العرب، وهو ما يؤثر بشكل خاص على العرب''. وفي الحقيقة، إن هذا التصرف يرقى إلى سياسة العنصرية والفصل العنصري.

لقد وقف المجتمع الدولي في حالات كثيرة موقفاً حازماً وواضحاً في مواجهة هذه الممارسات الإجرامية للنظام الإسرائيلي. بيد أنه لا بد من اتخاذ تدابير أكثر جدية وملموسة بصورة أكبر لمكافحة التصرف الوحشي لهذا النظام الذي جعل أبسط القيم الإنسانية عرضة للخطر بسبب سياساته وممارساته اللاإنسانية البغيضة. وكما قال أحد مسؤولي الأمم المتحدة بحق، إن ''معاناة الفلسطينيين اختبار لمدى استعداد المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان. وإذا ... لم يكن المجتمع الدولي قادرا على اتخاذ ... إجراء ما، فيجب ألا يندهش إذا كان الناس على هذا الكوكب لا يؤمنون بأنه ملتزم جدياً بتعزيز حقوق الإنسان''. ينبغي للأمم المتحدة أن تستجيب لهذا النداء وتتخذ إجراءات حازمة ردا على انتهاك أبسط حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الذي يرتكبه النظام الإسرائيلي بشكل منهجي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٣ و ١٤ و ٣٢ و ٤٠ و ٤٤ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ١٠٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد **خازائي**